

DA39

مطلب نفاذ إلى معلومة

(القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق إلى النفاذ إلى المعلومة)

1- ارشادات خاصة بطلب المعلومة (1):

شخص معنوي: التسمية : جمعية خزانة المواطن العنوان : 9 نهج ابوبكر الصديق، ألان سفاري، تونس الهاتف : 71781169 العنوان الإلكتروني: cartographie.citoyenne@gmail.com

2- المعلومة المطلوب النفاذ إليها:

ملاحظات أخرى	المرجع إن وجد	الهيكل المعنوي	بيان المعلومة
	يستاداً للالفصل 8 من الأمر الحكومي عدد 953 لسنة 2018 المؤرخ في 16 نوفمبر 2018 والمتعلق بتنظيم التعداد العام الأول للفلاحة	الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	- جميع محاضر الجلسات التي تم إنجازها في خصوص التعداد العام الأول للفلاحة

ملاحظة: لا يلزم طالب النفاذ بذكر الأسباب أو المصلحة من الحصول على المعلومة

3- صيغة النفاذ إلى المعلومة المطلوب النفاذ إليها: (1)

<input checked="" type="checkbox"/> (X) الإطلاع على نسخة إلكtronية (3) <input type="checkbox"/> () الحصول على مقتطفات من المعلومة	<input type="checkbox"/> () الاطلاع على الوثيقة على عين المكان (2) <input checked="" type="checkbox"/> (X) الحصول على نسخة ورقية
---	--

تونس في 7 نوفمبر 2019
 إمضاء الطالب
 محمد الإمام صميدة



وصل في إيداع مطلب نفاذ إلى المعلومة

	الرقم المرجعي..... تاريخ الإيداع : المصاحيب(إن وجدت) :
الختم	

DA39

نظام لدى رئيس الهيكل

(يتعلق بمطلب نفاذ إلى معلومة)

القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016

وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
مكتب الضبط المركزي

25 نوفمبر 2019

اعلام بالوصول

ا-إرشادات خاصة المتظلم(1):

شخص معنوي:

- اسم المؤسسة: جمعية خرانت المواطن
- عنوان المؤسسة: 9 نهج أبو بكر الصديق، alan Sfarayi، تونس
- اسم الممثل القانوني ولقبه: محمد الإمام صميدة
- رقم وثيقة الهوية(2): 07417262
- الهاتف: 71781169 العنوان الإلكتروني: cartographie.citoyenne@gmail.com

ب-مراجع مطلب للنفاذ إلى الوثيقة : مطلب نفاذ إلى المعلومة مودع يوم 7 نوفمبر 2019 بمكتب الضبط المركزي لوزارة الفلاحة يخص جميع محاضر الجلسات التي تم إنجازها في خصوص التعداد العام الأول للفلاحة (تجدونه في المرفقات)

ج-سبل النظم:

عدم الرد على المطلب

 X

عدم اتاحة المعلومة المطلوبة أو جزء منها

عدم اتاحة المعلومة في الصورة التي تم تحديدها في المطلب

رفض مطلب النفاذ إلى المعلومة

تونس في 25 نوفمبر 2019

امضاء طالب المعلومة



خاص بالملفات بالإعلام والنفاذ إلى الوثائق الإدارية

المراجع بالسجل الخاص بمتابعة مطالب النفاذ إلى المعلومة.....

أحال المطلب إلى.....

بتاريخ.....

الامضاء والختم

1- توضع علامة (*) في الخانة المناسبة

2- رقم بطاقة التعرف الوطنية أو جواز سفر بالنسبة للأجنبي

DA 39

إلى

السيد محمد الامام صميدة

رئيس جمعية خرائط المواطنة

(09) نهج أبو بكر الصديق، الان سافاري تونس 1002

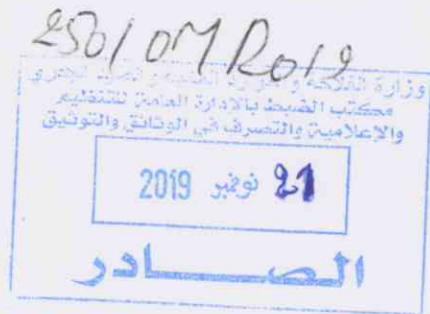
الموضوع: حول طلب نفاذ إلى معلومات.

المرجع: مكتوبكم عدد 21376 بتاريخ 07 نوفمبر 2019.

وبعد، تبعاً لمكتوبكم المذكور بالمرجع أعلاه والمتعلق بالنفاذ إلى محاضر الجلسات التي تم إنجازها في خصوص التعداد العام الأول للفلاحة، أتشرف بإعلامكم أنه وبعد استشارتها أفادت الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية أن المحاضر المطلوبة ابنتقت عن جلسات عمل انعقدت في الغرض مع الأطراف المعنية (الهيأكل الفنية تحت إشراف وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وأقسام الدراسات والتنمية الفلاحية الراجعة بالنظر إلى المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية)، وتمحورت بالخصوص حول التحضيرات اللوجستية والفنية والإجراءات الإدارية لتسهيل إنجاز هذا المشروع وهي لا تضم أي معلومات صالحة للنشر على البيانات المفتوحة.

والسلام

المدير العام
للتنظيم والإعلامية والتصريف
في الوثائق والتوثيق
المساعد: محمد لطفى الهطاي



DA39

خرائط المواطن
CARTOGRAPHIE CITOYENNE

تونس في 6 ديسمبر 2019

الهيئة النقاذ إلى المغاربة

06 ديسمبر 2019

الموارد عدد:

الموضوع : دعوى للنظر في مطلب نفاذ للمعلومة موجه لوزارة الفلاحة

إلى السيد رئيس الهيئة الوطنية للنفاذ إلى المعلومة

تحية طيبة وبعد ،

تقدمت جمعية خرائط المواطن بطلب نفاذ للمعلومة إلى الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية بوزارة الفلاحة يوم 7 نوفمبر 2019 للحصول على نسخ عن جميع محاضر الجلسات التي تم إنجازها في خصوص التعداد العام الأول للفلاحة، وذلك حسب الفصل الثامن من الأمر الحكومي عدد 953 لسنة 2018 المؤرخ في 16 نوفمبر 2018.

تحصلنا على رد كتابي يوم 25 نوفمبر 2019 ينص على أن "المحاضر المطلوبة ابنتقت عن جلسات عمل انعقدت في الغرض مع الأطراف المعنية، وتمحورت بالخصوص حول التحضيرات اللوجستية والفنية والإجراءات الإدارية لتسهيل إنجاز هذا المشروع وهي لا تضم أي معلومات صالحة للنشر على البيانات المفتوحة". ويعتبر هذا رفضاً ضمنياً لإنجاز المعلومة. لذلك وتبعاً للقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 25 مارس 2016، توجهنا بطلب لمدى رئيس الهيكل يوم 25 نوفمبر، ولم تحصل على أي رد.

تمكننا هذه المحاضر من متابعة سير التعداد عن كثب خصوصاً وأن مطالبنا للمشاركة في اللجنة الجهوية للتعداد لم تحظى بالموافقة.

الرجاء النظر في مطلبنا وتيسير النفاذ لهذه المحاضر.

مع الشكر الجزيل ،

الممثل القانوني عن جمعية خرائط المواطن



المرفقات : نسخة عن مطلب النفاذ ، نسخة عن رد الوزارة ونسخة عن مطلب التظلم لدى رئيس الهيكل